وسائل الإعلام والقانون الدولي الإنساني

أ.د. مبارك سعد مبارك الدوسري

قسم التربية الخاصة– كلية التربية – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

mub.aldosari@psau.edu.sa

تم دعم هذا المشروع البحثي من قبل عمادة البحث والدراسات العليا بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
من خلال المقترح البحثي برقم PSAU/2024/02/30533

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تعرف مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى تعرف المعوقات التي تعوق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت أداة الاستبانة. وقد أجريت الدراسة على (103) عضوا من أعضاء هيئة تدريس من ثلاث جامعات سعودية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني كان ضعيفًا. كما بينت الدراسة أن هناك عددًا من المعوقات التي تعوق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، التي جاءت على النحو التالي تنازليًا: غياب النهج التشاركي والتنسيق الفعال بين المؤسسات والمنظمات المهتمة والمتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جهة، والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى؛ تغليب المؤسسات الإعلامية للجانب الربحي فيما يتعلق بالإعلانات على جانب النشر والتعرف بالقانون الدولي الإنساني؛ تداخل عدد من مفاهيم القانون الدولي الإنساني مع بعضها البعض، مثل عدم وجود مفهوم محدد للإرهاب، وكذلك دخول مفاهيم جديد في مجال القانون الدولي مثل الحرب الاستباقية وغيرها؛ غياب خطة إعلامية متكاملة للمنظمات والجمعيات المعنية بالعمل الإنساني والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بنشر والتعريف بالقانون الدولي الإنساني؛ قلة الإمكانيات والموارد المالية المخصصة للجمعيات الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني؛ غياب وجود مقررات في القانون الدولي في مناهج كليات الإعلام وأقسامها العلمية المختلفة في الجامعات.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، القانون الدولي الإنساني، إسهام، المعوقات.

Media and International Humanitarian Law

Mubarak Saad Aldosari

Special Education Department, Education College, Prince Sattam bin Abdulaziz University

Abstract:

The current study aimed to identify the extent of the media's contribution to introducing international humanitarian law, in addition to identifying the obstacles of media's contribution to introducing international humanitarian law from the point of view of faculty members at Saudi universities. The study followed a descriptive survey approach, and it used the questionnaire tool. The study was conducted on (103) faculty members from three Saudi universities. The results of study concluded that the level of media's contribution to introducing international humanitarian law was weak. The study also showed that there are number of obstacles of media's contribution to introducing international humanitarian law, which came as follows in descending order: the absence of a collaboration between institutions and organizations interested in and related to human rights and international humanitarian law and media institutions; the absence of a collaboration between institutions and organizations interested in and related to human rights

and international humanitarian law and media institutions; the overlap of a number of concepts of international humanitarian law with each other, such as the lack of a specific concept of terrorism; The absence of a comprehensive media plan for organizations and associations concerned with humanitarian work and international humanitarian law with regard to disseminating and introducing international humanitarian law; the lack of financial resources allocated to national associations concerned with international humanitarian law; the absence of courses of international law in the curricula of media colleges.
Keywords: Media, International Humanitarian Law, Contribution, Obstacles

مقدمة:

أولًا: القانون الدولي الإنساني:

يعد القانون الدولي الإنساني **International Humanitarian Law** (IHL) أحد فروع القانون الدولي العام. وقد يسمى هذا القانون في البداية بقانون الحرب، ومع الوقت تطور هذا المصطلح وأصبح يسمى بقانون النزاعات المسلحة، ثم أصبح يسمى حاليًا بالقانون الدولي الإنساني. وتعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أول من استخدام مصطلح "القانون الدولي الإنساني"، وكان ذلك في الوثائق التي قدمتها اللجنة خلال مؤتمر الخبراء الحكوميين الذي عقد دورته الأولى في جنيف عام 1971م. وقد كان هذا المؤتمر خطوة مهمة في تطور القانون الدولي الإنساني، حيث جرى خلاله مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وتقييد وسائل وأساليب الحرب (السعدي، 2014). وقد عرّفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني أنه "مجموعة من القواعد الدولية، بموجب معاهدة أو ممارسة عرفية، وضعت خصيصاً لتسوية المسائل ذات الطابع الإنساني الناشئة مباشرة عن نزاع مسلح دولي أو غير دولي، التي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في اللجوء إلى أساليب أو وسائل القتال التي يختارونها بأنفسهم وتحمي الأشخاص والممتلكات" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1985، 16).

والقانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون العام، فإن مصادره هي نفسها مصادر القانون الدولي العام. وقد أشار أبو دبوس (2020) إلى أن مصادر القانون الدولي الإنساني متعددة وتشمل مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى القواعد العرفية، ومن أبرز مصادر القانون الدولي الإنساني:

1. المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

- اتفاقيات جنيف (1949): تعد اتفاقيات جنيف الأربع الأساس الرئيس للقانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه الاتفاقيات حماية الجرحى والمرضى في النزاعات البرية والبحرية، وحماية أسرى الحرب، وحماية المدنيين في أوقات الحرب.

- البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات (1977): وهي تشمل بروتوكولين إضافيين، الأول يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، والثاني يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.
- اتفاقية لاهاي (1899، 1907): وتضمنت قوانين وأعراف الحرب البرية، ووضعت أسسًا لمعاملة المقاتلين والمدنيين.
- اتفاقية الأسلحة الكيميائية (1993) واتفاقية الأسلحة البيولوجية (1972): وهي اتفاقيات تحظر استخدام وتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.
- اتفاقية أوتاوا (1997): وهي اتفاقية تحظر استخدام وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد.

2. القواعد العرفية:

- القانون العرفي: ويشمل مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي تعترف بها الدول على أنها ملزمة، وتشكل جزءًا من القانون الدولي الإنساني. وتتعلق هذه القواعد بوسائل وأساليب الحرب، وحماية المدنيين، ومعاملة الأسرى، وغير ذلك.

وقد أشار السعدي (2014) إلى أن جذور القانون الدولي الإنساني تعود إلى عصور قديمة، حيث كانت توجد قواعد عرفية تهدف إلى تقليل معاناة البشر خلال الحروب. لكن التطور الحقيقي للقانون الدولي الإنساني بدأ في القرن التاسع عشر مع ظهور اتفاقيات جنيف الأولى التي وضعت الأسس للقواعد الحالية. هذه الاتفاقيات، التي تم تحديثها وتوسيعها بمرور الوقت، تُعد الركيزة الأساسية لهذا القانون. والقانون الدولي الإنساني يتمتع بأهمية كبيرة في الحفاظ على الإنسانية خلال الحروب، ويسعى لضمان أن تكون الحروب، رغم وحشيتها، خاضعة لقواعد تحد من آثارها الكارثية على الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال.

وقد أشار العديد من الباحثين (أبو دبوس، 2020؛ العليان، 2020) إلى أن أهمية القانون الدولي الإنساني تكمن في عدة جوانب رئيسية: منها

1. حماية المدنيين: إن أحد الأهداف الأساسية للقانون الدولي الإنساني هو حماية المدنيين من ويلات الحرب، حيث يفرض هذا القانون قيودًا على الهجمات ضد المدنيين ويمنع استهدافهم عمدًا، ما يسهم في تقليل الخسائر البشرية والمعاناة.
2. تقييد وسائل وأساليب الحرب: يحدد القانون الدولي الإنساني القواعد التي تحكم استخدام الأسلحة وأساليب القتال. فعلى سبيل المثال: يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة التي تسبب ضرراً مفرطاً أو معاناة غير ضرورية، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

3. حماية الجرحى والأسرى: يضمن القانون الدولي الإنساني معاملة إنسانية للجرحى والمرضى والمقاتلين الذين أصبحوا عاجزين عن القتال، وكذلك لأسرى الحرب. ويمنع التعذيب والمعاملة القاسية، ويوفر حقوقاً أساسية لهؤلاء الأشخاص.
4. الحفاظ على الكرامة الإنسانية: يسعى القانون الدولي الإنساني إلى الحفاظ على الكرامة الإنسانية حتى في أوقات الحرب، ويشمل ذلك حماية الممتلكات الثقافية والدينية، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية.
5. تعزيز العدالة والمساءلة: يوفر القانون الدولي الإنساني إطاراً قانونياً لمحاسبة الأفراد والدول التي ترتكب انتهاكات خطيرة. ويمكن أن تؤدي الانتهاكات الجسيمة إلى محاكمات جنائية دولية، مثل تلك التي تنظمها المحكمة الجنائية الدولية.
6. تقليل معاناة الحروب :من خلال فرض قواعد إنسانية، يسعى القانون الدولي الإنساني إلى تقليل المعاناة التي تسببها النزاعات المسلحة، ليس فقط للمتورطين بشكل مباشر، ولكن أيضًا للمجتمعات المتأثرة بشكل غير مباشر.
7. تعزيز التعاون الدولي: يعمل القانون الدولي الإنساني على تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لضمان تطبيق هذه القواعد على نحو فعال. كما يشجع على تطوير آليات للمساعدة الإنسانية وتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ.

ثانيًا: الإعلام

اكتسح الإعلام المشهد العالمي والدولي الحالي كأحد السمات المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد أفسحت الثورات في مجال الإعلام الجديد المتمثل في البث المباشر والفضائيات والإنترنت المجال للحديث عن عصر العولمة وتآكل الحدود والمسافات والخصخصة والديمقراطية والاندماج ضمن أنماط اقتصادية وسياسية وثقافية (النجار، 2024). إن للإعلام دورًا مهمًا وحساسًا في المجتمع الدولي المعاصر، حيث أصبح دوره عابرا للحدود والثقافات والقوميات، كما أن هذه التأثير يمتد ليشمل الوعي بالقانون الدولي الإنساني والتعريف به على نطاق واسع. إن الإعلام ليس فقط وسيلة لنقل الأخبار، بل هو أداة قوية لتعزيز القانون الدولي الإنساني ونشره، والمساهمة في الحد من المعاناة الإنسانية خلال النزاعات المسلحة (شفيق، 2010). وقد أشار كل من (بوزيد، 2014؛ بوجاني،2014) إلى أنه من خلال وسائل الإعلام المختلفة، يمكن تحقيق عدد من الأهداف الأساسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، منها:

1. نشر الوعي :الإعلام يساعد في تثقيف الجمهور حول مبادئ القانون الدولي الإنساني وأهميته في حماية المدنيين والمقاتلين الذين لم يعد لهم دور في النزاعات المسلحة. هذا الوعي يمكن أن يعزز الالتزام بالقواعد الدولية حتى في أوقات النزاع.

2. التأثير على السياسات :من خلال تسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، يمكن لوسائل الإعلام أن تضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لاتخاذ إجراءات لتطبيق هذا القانون ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات.

3. تغطية النزاعات: الإعلام يؤدى دورًا في توثيق النزاعات المسلحة، ما يساعد في رصد وتوثيق الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني. هذه التغطية يمكن أن تستخدم كأدلة في المحاكمات الدولية أو لتحقيق العدالة لاحقًا.

4. التثقيف العام :عبر البرامج الوثائقية، والمقالات التحليلية، والتغطية الإخبارية، يمكن للإعلام أن يعمق فهم الجمهور للقضايا المعقدة المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني، مثل حقوق الأسرى، حماية المدنيين، والأضرار الجانبية خلال النزاعات.

5. إيصال صوت الضحايا: الإعلام يوفر منبراً للضحايا والشهود لتسليط الضوء على معاناتهم، مما يمكن أن يثير تعاطفًا دوليًا ودعمًا للإجراءات القانونية والإنسانية.

6. تعزيز التعاون الدولي :من خلال الإعلام، يمكن تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإنسانية لتطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل أكثر فعالية.

الدراسات السابقة:

أجرى تيم (2010) دراسة هدفت إلى تحديد درجة فعالية قواعد القانون الدولي الإنساني وإمكانية تطبيقها على الدول الأطراف التي بينها اتفاقية وكذلك على الدول الأطراف التي شاركت في نزاعات مسلحة. وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج من أهمها: أن الدول الأطراف في اتفاقية القانون الدولي الإنساني تفتقر إلى القدرة على تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني المعترف بها، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى دعم واهتمام دولي لكي يصل القانون الدولي الإنساني إلى أهدافه المنشودة. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة القيام بعدد من التدابير لتنشيط تطبيق المسؤولية الدولية والفردية عن الأضرار الناجمة عن ا لنزاعات الدولية وغير الدولية، بما في ذلك تعديل عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقصي الحقائق للسماح لها بالقيام بأعمال الرصد والتحقيق مهما كان مدى انتهاك القواعد الإنسانية، ودون موافقة أطراف الصراع.

كما أجرت جحيش (2014) دراسة عن دور وسائل الإعلام الاجتماعية في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وقد بينت الدراسة أنه يمكن لوسائط الإعلام الحديثة أن تضطلع بدور كبير ومهم في التعريف بالقانون الدولي الإنساني بشكل واسع، وذلك لكون الإعلام يؤثر بشكل كبير على الرأي العام لجميع الناس، سواء في القرى أو في المدن. كما أشارت الدراسة إلى أنه بسب الخصائص المتميزة لوسائل الإعلام الاجتماعية وقدرتها العالية على نشر الاخبار والمعلومات والأفكار والآراء في زمن قصير جدا، وبتكلفة يسيرة، فإنه أصبح للإعلام الاجتماعي دور مهم ومكانة خاصة في التعريف بالقانون الدولي الإنساني وبمبادئ وخصائصه.

كما أجرى خالد (2014) دراسة بعنوان: دور وسائل الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني في ضوء العولمة والتغيرات الدولية المعاصرة. وأشارت الدراسة إلى أنه يمكن لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة أن تؤدى دورًا مهمًا في نشر القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع، لأنها تستهدف شريحة كبيرة من الرأي العام، حيث إنها أكثر انتشارًا من أي وقت مضى، ليس فقط في المدن والمراكز التجارية، بل أيضاً في عمق القرى والمستوطنات والبلدات الصغيرة. كما أشارت الدراسة إلى أنه لإحراز مزيد من التقدم في تفعيل دور الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، لا بد من إيجاد نوع من النهج التشاركي بين وسائل الإعلام والجمهور والمؤسسات الفاعلة في القانون الدولي الإنساني.

كما أجرى بوجاني (2014) دراسة استقرائية بهدف تعرف أهمية وخطورة وسائل الإعلام في نشر مبادئ القانون الدولي الإنساني، وتعرف معوقات ذلك. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن لوسائل الإعلام المرئية والمكتوبة دور مهم ومؤثر في التعريف والنشر والتوعية بالقانون الدولي الإنساني. كما بينت الدراسة أن هناك عددا من معوقات ذلك من أهمها:

- عدم إدراج القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية في المراحل الأولى من المرحلة الجامعية.
- غياب الثقافة القانونية أو الوعي القانوني بالقانون الدولي الإنساني، وذلك بسبب الخلط ما بين مفاهيم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- عدم مقدرة المؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني على تطوير برامجها وخططها بشكل يهدف إلى تطوير أدائها.
- وجود العديد من الجهات الحكومية والغير حكومية التي تعمل في هذا المجال، الأمر الذي ينتج عنه العديد من المشكلات والتحديات المتعلقة بالتنسيق والتشارك في مجال نشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني.

- تداخل المفاهيم مع بعضها البعض مثل صعوبة التفريق بين المقاومة الشرعية للشعوب من أجل تقرير مصيرها، وكذلك مفهوم الإرهاب.
- أن المؤسسات العاملة في مجال القانون الدولي الإنساني عرضة للاعتداء.
- قلة الإمكانيات والموارد المالية لمخصصة للجمعيات والمؤسسات المعنية بالقانون الدولي الإنساني.
- عدم وجود برامج تدريب للعاملين في الجمعيات والمؤسسات والمنظمات العاملة في هذا المجال.

أجرى عيساني (2014) دراسة بهدف تعرف إمكانيات وخصائص وفاعلية وسائل الإعلام الجديد في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وبينت الدراسة عدد من الخصائص للإعلام الجديد من أهمها: دمجه للوسائل القديمة والوسائل الحديثة على منصة الكمبيوتر وشبكاته، وتبني هذا الإعلام للتكنولوجيا الرقمية، وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية والحدود الدولية. كما بينت الدراسة أن الإعلام الجديد يمتلك عوامل ومقومات فاعلة للاضطلاع بدور كبير ومهم في التوعية والتعريف بالقانون الدولي الإنساني على نطاق واسع.

أجرى خالدي (2018) دراسة بعنوان: دور الإعلام في نشر القانون الدولي الإنساني. وبحثت هذه الدراسة عدد من المباحث. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن هناك عدد من التحديات التي تواجه الإعلام في نشره للقانون الدولي منها: (1) حداثة تخصص مجال القانون الدولي الإنساني، (2) غياب خطة إعلامية واضحة تعني بنشر القانون الدولي الإنساني، (3) غياب الوعي القانوني فيما يخص القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يحد من ارسال رسائل واضح فيما يخص النواحي القانونية وأثرها على الكوارث الطبيعية، (4) غياب الوعي القانوني لدي الإعلاميين فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، (5) ازدواجية المعايير، فنجد أن القانونين تطبق على الدول الفقيرة والصغيرة، بينما لا تطبق على الدول الكبيرة.

مشكلة الدراسة:

يعد القانون الدولي الإنساني أحد فروع القانون الدولي، وهذا القانون الدولي الإنساني لم يأت من فراغ أو من محض الصدفة، بل نتج من خلال الأخلاق والمبادي التي تدعو إلى الحفاظ على الإنسانية خلال الحروب، وإلى ضمان أن تكون الحروب، رغم وحشيتها، خاضعة لقواعد تحد من آثارها الكارثية على الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال. باختصار، يعد القانون الدولي الإنساني أداة حيوية لضمان أن النزاعات المسلحة تُدار بطريقة تحترم الإنسانية، وتقلل من المعاناة البشرية في أوقات الحرب، وتعزيز السلام والعدالة (أبو دبوس، 2020؛ السعدي، 2014).

ولزيادة تفعيل احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في العالم، فإنه ينبغي زيادة التوعية بهذا القانون ونشره بين أفراد المجتمع. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن للإعلام بأنواعه المسموعة والمرئية والمطبوعة دورا مهما ومؤثرا في نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني وتعزيز الامتثال له، وذلك من خلال نشر المعلومات، والتثقيف، والرقابة، وتعزيز الشفافية والمساءلة (جحيش، 2018؛ خالد، 2014؛ خالدي، 2018). وعلى الرغم من أهمية الإعلام في التعريف بالقانون الدولي، إلا أن هناك قلة في الدراسات السابقة، في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، – في حدود علم الباحث– التي تناولت مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، خصوصاً الدراسات الوصفية المسحية. وهذا ما يجعل الدراسة الحالية تساهم في لتقليل من هذه الفجوة البحثية.

وبتالي يمكن تحدد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني؟
- ما المعوقات التي تعيق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني؟

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على تعرف مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني ومعوقات ذلك.

الحدود البشرية: تمثل الحد البشري في أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات سعودية هي: جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة المجمعة.

الحدود المكانية: جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة المجمعة.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1446هـ.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة. وقد طبقت الدراسة على ثلاث جامعات سعودية.

عينة الدراسة:

قام الباحث بالتواصل مع ثلاث جامعات سعودية: جامعة الأمير سطام وجامعة المجمعة وجامعة الملك سعود، وذلك من خلال خطابات رسمية موجهه لهذه الجامعات لتسهيل مهمة الباحث وتوزيع رابط استبانة البحث على منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس، وذلك لاستقصاء الآراء بخصوص مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني ومعوقات ذلك. واستجاب إلى الاستبانة عدد 103 عضوًا (جدول 1).

جدول (1) خصائص عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة الديموغرافية

المتغير	التكرار	النسبة
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز	39	37.9
جامعة الملك سعود	42	40.8
جامعة المجمعة	22	21.4

يتبين من الجدول (1) أن ما نسبته 37.9 % من عينة الدراسة يتبعون لجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، و21.4 % من عينة الدراسة يتبعون لجامعة المجمعة، و40.8 % من العينة يتبعون لجامعة الملك سعود.

أداة الدراسة: قام الباحث بإعداد استبانة من خلال الاستفادة من الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة، وقام بوضعها على رابط إلكتروني (Google Form) بهدف جمع البيانات، وذلك لتحديد مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني وتحديد المعوقات التي تعيق تدعم إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وقد مر تصميم الاستبانة بمراحل عديدة نجملها في الآتية:

المرحلة الأولى: تصميم الاستبانة في مرحلتها الأولية:

بناء على أسئلة الدراسة وأهدافها، قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة والإطار النظري ذو العلاقة، ومن ثم قام بإعداد الاستبانة في صورتها الأولية. وقد تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من قسمين؛ القسم الأول: خصائص عينة الدراسة (المتغيرات الديموغرافية)، أما القسم الثاني فقد ضم محورين هما: محور إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني (3 فقرات)، ومحور المعوقات التي تعيق تدعم إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني (6 فقرات).

المرحلة الثانية: قياس صدق الاستبانة وثباتها:

أولًا: صدق الأداة

أ–الصدق الظاهري للاستبانة: للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة، قام الباحث بعرض الاستبانة على 7 محكمين من جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز وجامعة الملك سعود من ذوي الاختصاص وأصحاب الخبرة العملية في الإعلام وفي القانون، وذلك للتأكد من مناسبة الاستبانة لما وضعت لقياسه. وقام الباحث بإجراء تعديلات طفيفة عليها في ضوء اقتراحات المحكمين. وأصبحت في صورتها النهائية مكونة من 9 عبارات تندرج تحت محورين.

ب- **الاتساق الداخلي:** قام الباحث بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة (جدول 2). ومعاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه (جدول 3)

جدول (2) قيم معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية (ن=103)

الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
1	0.684**	< 0.01
2	0.743**	< 0.01
3	0.786**	< 0.01
4	0.823**	< 0.01
5	0.448**	< 0.01
6	0.848**	< 0.01
7	0.809**	< 0.01
8	0.875**	< 0.01
9	0.375**	< 0.01

**دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α = 0.01

جدول (3) قيم معاملات الارتباط بين فقرات الدراسة والبعد المنتمية اليه كل فقرة (ن=103)

الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
محور: إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني		
1	0.744**	< 0.01
2	0.840**	< 0.01
3	0.877**	< 0.01
محور: معوقات مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني		
1	0.858**	< 0.01
2	0.528**	< 0.01
3	0.889**	< 0.01
4	0.838**	< 0.01
5	0.901**	< 0.01
6	0.491**	< 0.01

**دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α = 0.01

يتبين من الجدول (2) أن جميع فقرات الاستبانة لها ارتباط بالدرجة الكلية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.375–0.875)، وهي معاملات ارتباط جيدة

وقوية. وكان أعلى معامل ارتباط للفقرة رقم (8) (تداخل عدد من مفاهيم القانون الدولي الانساني مع بعضها البعض) ، وأدنى معامل ارتباط للفقرة رقم (5) (قلة الإمكانيات والموارد المالية المخصص للجمعيات الوطنية للمعنية بالقانون الدولي الإنساني).

كما يتبين من الجدول (3) أن فقرات الاستبانة في محور مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني لها ارتباط بالدرجة الكلية للمحور، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.744–0.877)، وهي معاملات ارتباط جيدة وقوية. كما يتضح أيضًا من جدول (3) أن فقرات الاستبانة في محور المعوقات التي تعيق مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني لها ارتباط بالدرجة الكلية للمحور، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.491–0.889)، وهي معاملات ارتباط جيدة وقوية.

ثانيًا: ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، قام الباحث بحساب معامل الثبات بطريقة معادلة "الفا لكرونباخ (Alpha–Cronbach)، والجدول (4) يوضح معاملات الثبات.

جدول (4) قيم معاملات ثبات (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة (ن = 133)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني	3	0.758
معوقات مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني	6	0.844
الكلي	9	0.877

يتبين من الجدول (4) أن معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ (0.877)؛ وهذا يدل على أنها تتصف بالثبات. وشكل أكثر تفصيلاً، يتبين من الجدول (4) أن معامل الثبات لمحور إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني (0.758)، بينما بلغ معامل الثبات لمحور معيقات مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني (0.844)؛ وهذا يدل على أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات عالٍ، ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة. ولأغراض الحكم على العبارات بشكل دقيق، وبعد الأخذ برأي المختصين في مجال القياس والتقويم والمحكمين، تم الحكم على كل فقرة حسب الجدول التالي:

جدول (5)

المتوسط	الفئة
1 –1.80	منخفض جدا
1.81–2.60	منخفض

المتوسط	الفئة
3.40-2.61	متوسط
4.20 -3.41	مرتفع
5 -4.21	مرتفع جدا

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني؟

للتعرف على مستوى مدى إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المشاركين في الدراسة لمحور إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني في الاستبانة.

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة لمحور إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوي الإسهام
1	تسهم وسائل الإعلام المرئية في التعريف بالقانون الدولي الإنساني	2.70	0.67	متوسط
2	تسهم وسائل الإعلام المسموعة الحالية في التعريف بالقانون الدولي الإنساني.	2.43	0.87	منخفض
3	تسهم وسائل الإعلام المكتوبة الحالية في التعريف بالقانون الدولي الإنساني.	2.45	0.86	منخفض
	المحور الأول: إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني	2.52	0.66	منخفض

يبين الجدول (6) أن متوسط استجابة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية لمحور إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني بلغ (2.52) وبانحراف معياري (0.66)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات مقياس "ليكرت" الخماسي (1.8-2.6)، الذي يشير إلى أن مستوي إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني منخفض. كما يتبين من الجدول أن وسائل الإعلام المرئية جاءت في المرتبة الأولى من حيث اسهامها في التعريف بالقانون الدولي الإنساني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمتوسط حسابي قدره (2.70) وانحراف معياري قدره (0.67). وجاءت وسائل الإعلام المكتوبة في المرتبة الثانية من حيث الإسهام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني بمتوسط حسابي قدره

(2.45) وانحراف معياري قدره (0.86). وجاءت وسائل الإعلام المسموعة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (2.43) وانحراف معياري قدره (0.87).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما معوقات مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟ للإجابة عن السؤال الثاني، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المشاركين في الدراسة لكل عبارة من العبارات الخاصة بالمحور الثاني الذي يهتم بمعوقات مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، كما هو موضح بالجدول (7).

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على محور معوقات مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني

م	المعوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	غياب وجود مقررات في القانون الدولي في مناهج كليات الإعلام وأقسامها العلمية المختلفة في الجامعات	3.17	1.44	6
2	غياب النهج التشاركي والتنسيق الفعال بين المؤسسات والمنظمات المهتمة والمتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني من جهة والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى	4.12	0.92	1
3	تغليب المؤسسات الإعلامية للجانب الربحي فيما يتعلق بالإعلانات على جانب نشر والتعرف بالقانون الدولي الإنساني	4.02	1.00	2
4	غياب خطة إعلامية متكاملة للمنظمات والجمعيات المعنية بالعمل الإنساني القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بنشر والتعريف بالقانون الدولي الإنساني	4.00	1.00	4
5	تداخل عدد من مفاهيم القانون الدولي الانساني مع بعضها البعض، مثل عدم وجود مفهوم محدد للإرهاب، وكذلك دخول مفاهيم جديد في مجال القانون الدولي مثل الحرب الاستباقية وغيرها	4.01	0.93	3
6	قلة الإمكانيات والموارد المالية المخصص للجمعيات الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني	3.95	0.98	5

يتبين من الجدول (7) أن أكثر معوق يعيق مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية هو "غياب النهج التشاركي والتنسيق الفعال بين

المؤسسات والمنظمات المهتمة والمتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني من جهة والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى"، والذي جاء بمتوسط حسابي قدره (4.12)، وانحراف معياري قدره (0.92).

وجاء في المرتبة الثانية معوق "تغليب المؤسسات الإعلامية للجانب الربحي فيما يتعلق بالإعلانات على جانب نشر والتعرف بالقانون الدولي الإنساني"، بمتوسط حسابي قدره (4.02)، وانحراف معياري قدره (1.0). وجاء في المرتبة الثالثة معوق "تداخل عدد من مفاهيم القانون الدولي الانساني مع بعضها البعض، مثل عدم وجود مفهوم محدد للإرهاب، وكذلك دخول مفاهيم جديد في مجال القانون الدولي مثل الحرب الاستباقية وغيرها"، بمتوسط حسابي قدره (4.01)، وانحراف معياري قدره (0.93).

وجاء في المرتبة الرابعة معوق "غياب خطة إعلامية متكاملة للمنظمات والجمعيات المعنية بالعمل الإنساني القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بنشر والتعريف بالقانون الدولي الإنساني"، بمتوسط حسابي قدره (4.0)، وانحراف معياري قدره (1.0).

وجاء في المرتبة الخامسة معوق "قلة الإمكانيات والموارد المالية المخصص للجمعيات الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني"، بمتوسط حسابي قدره (3.95)، وانحراف معياري قدره (0.98).

وجاء في المرتبة السادسة معوق "غياب وجود مقررات في القانون الدولي في مناهج كليات الإعلام وأقسامها العلمية المختلفة في الجامعات"، بمتوسط حسابي قدره (3.17)، وانحراف معياري قدره (1.44).

مناقشة نتائج الدراسة:

إن للإعلام دورا كبيرا ومهما في التوعية بالقانون الدولي الإنساني والترويج له، حيث إنه يمكن له بمختلف أنواعها المساعدة في توعية أفراد المجتمع بمبادئ القانون الدولي الإنساني وأهميته في حماية المدنيين والمقاتلين الذين لم يعودوا مشاركين في النزاعات المسلحة. إن من خلال البرامج الوثائقية والمقالات التحليلية والتقارير الإخبارية في وسائل الإعلام المختلفة زيادة فهم الجمهور للقضايا المعقدة المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، مثل حقوق أسرى الحرب والأضرار الجانبية أثناء النزاع (بوزيد، 2014). وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات أكدت على الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة في زيادة الوعي والتعريف بالقانون الدولي (عيسانس، 2014)، إلا أن الدراسة الحالية وجدت أن مستوى مساهمة الإعلام في التعريف بالقانون الدولي كان منخفضاً.

وبالربط بينت نتائج السؤال الأول والسؤال الثاني للدراسة الحالية، فإنه يمكن ارجاع انخفاض مستوى مساهمة وسائل الإعلام بأنواعها الثلاث في التعريف بالقانون الدولي الإنساني وزيادة الوعي إلى عدد من

المعوقات. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات غياب النهج التشاركي والتنسيق الفعال بين المؤسسات والمنظمات المهتمة والمتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني من جهة والمؤسسات الإعلامية من جهة أخرى. وهذا يتفق مع دراسة (بوجاني، 2014)، ودراسة خالد (2014) والتي أشارت إلى أن عدم التعاون بين المنظمات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني المحلية والدولية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة يجعل الجهود والامكانيات والقدرات المالية والبدنية والفكرية مبعثرة وغير منظمة، وذات فاعلية أقل في التعريف بالقانون الدولي الإنساني ومبادئه، والتوعية بأهميته وضرورة تطبيقه. إن فكرة عقد مؤتمرات عن القانون الدولي الإنساني وتكون مؤسسات الإعلام المختلفة والمنظمات والمؤسسات المعنية بالقانون أحد الأطراف في هذه المؤتمرات الدولية تعد فكرة مهمة وطريق لالتقاء هذين الطرفين مع بعضهما البعض، والتي قد ينتج عنها توقيع عقود شراكات تنصب في مصلحة التعريف والتوعية بالقانون الدولي الإنساني.

كما توصلت الدراسة الحالية، بشكل غير مفاجئ، إلى أن معوق تغليب المؤسسات الإعلامية للجانب الربحي على جانب النشر والتعرف بالقانون الدولي الإنساني يأتي في المرتبة الثانية من حيث أكثر المعوقات التي تعيق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. الأمر الذي يجعل هناك حاجة ماسة ومسؤولية على المنظمات والمؤسسات الحكومية والغير حكومية لدعم المؤسسات الإعلامية ماديًا ليقوموا بدور أكثر مساهمة وفاعلية في النشر والتوعية بماهية وأهمية القانون الدولي الإنساني.

وبينت نتائج الدراسة الحالية أن معوق تداخل عدد من مفاهيم القانون الدولي الانساني مع بعضها البعض احتل المرتبة الثالثة من حيث أكثر المعوقات التي تعيق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وتتفق هذه النتيجة مع توصلت إليه دراسة بوجاني (2014)، التي وجدت أن من معوقات مساهمة وسائل الإعلام في التوعية بالقانون الدولي الإنساني هو غياب الثقافة القانونية أو الوعي القانوني بالقانون الدولي الإنساني، وذلك بسبب الخلط ما بين مفاهيم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أشار (بوجاني، 2014) إلى أن من المشاكل والتحديات الهامة التي تعطل وتعوق التعريف ونشر القانون الدولي الإنساني هو تداخل المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من القانون، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر، وعدم سهولة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للشعوب وحقها في تقرير مصيرها، بالإضافة إلى دخول مصطلحات ومفاهيم جديدة غير مألوفة في مجال القانون الدولي الإنساني مثل الحرب الاستباقية وغيرها (بوجاني، 2014).

وتوصلت الدراسة الحالية إلى أن معوق غياب خطة إعلامية متكاملة للمنظمات والجمعيات المعنية بالعمل الإنساني القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالنشر والتعريف بالقانون الدولي الإنساني في المرتبة

الرابعة من حيث أكثر المعوقات التي تعيق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. إن غياب وجود خطة علمية مدروسة بناء على معلومات وبيانات وأهداف منطقية واقعية ومعدة من قبل خبراء متعددي التخصصات يؤثر سلباً على نشر والتوعية بالقانون الدولي الإنساني.

كما أسفرت نتائج الدراسة الحالية عن أن معوق قلة الإمكانيات والموارد المالية المخصص للجمعيات الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني احتل المرتبة الخامسة من حيث أكثر المعوقات التي تعيق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وتتفق هذه النتيجة مع توصلت إليه دراسة بوجاني (2014) التي وجدت أن من معوقات مساهمة وسائل الإعلام في التوعية بالقانون الدولي الإنساني هو قلة الإمكانيات والموارد المالية لمخصصة للجمعيات والمؤسسات المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

إن جميع المؤسسات والجمعيات في جميع القطاعات تحتاج إلى موارد وإمكانيات مالية لكي تعمل بكفاءة وانتاجية، حيث إن فيها موظفون وعاملون يحتاجون إلى رواتب ومخصصات مالية. كما أن هذه المؤسسات والمنظمات تحتاج إلى مقار عمل مناسبة، وتحتاج إلى أجهزة وسداد لفواتير الخدمات وغيرها.. وبالتالي فإن عدم توفر الإمكانيات المالية الكافية للجمعيات والمنظمات المعنية بالقانون الدولي الإنساني يعد عائقًا مهمًا لقيام هذه الجمعيات والمنظمات بدورها، متضمناً التوعية ونشر القانون الدولي الإنساني بين أفراد المجتمع.

كما بينت نتائج الدراسة الحالية أن معوق غياب وجود مقررات في القانون الدولي في مناهج كليات الإعلام وأقسامها العلمية المختلفة في الجامعات جاء في المرتبة الأخيرة، من حيث أكثر المعوقات التي تعيق إسهام الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني. وتتفق هذه النتيجة مع توصلت إليه دراسة بوجاني (2014) الاستقرائية، التي وجدت أن من أهم معوقات مساهمة وسائل الإعلام في التوعية بالقانون الدولي الإنساني هو عدم إدراج القانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية في المراحل الأولى في المرحلة الجامعية.

إن طلاب الجامعة، خاصة في كليات وأقسام الصحافة والإعلام، هم رجال المستقبل في مراكز ووسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي فإن عدم وجود مقررات ومعلومات عن القانون الدولي الإنساني يجعل معرفتهم بالقانون الدولي الإنساني قاصرة ومحدودة، الأمر الذي يؤثر سلبًا على حماسهم وجهودهم في النشر والتعريف والتوعية بالقانون الدولي عندما يكونون إعلاميين.

توصيات الدراسة ومقترحاتها:

1- تشجيع الشراكة بين المؤسسات الإعلامية والمنظمات المسؤولة عن القانون الدولي الإنساني.

2- استحداث مقررات في القانون الدولي في مناهج كليات الإعلام وأقسامها العلمية المختلفة في الجامعات
3- زيادة الدعم والمخصصات المالية للجمعيات والمنظمات والمؤسسات المعنية بالقانون الدولي الإنساني.
4- عقد مؤتمرات عن القانون الدولي الإنساني، تضم اعلاميين وخبراء مختصين في القانون الدولي للتعريف بالقانون الدولي الإنساني ومنظمات ومؤسسات معنية بالقانون الدولي الإنساني.
5- إجراء دراسة مقارنة بين جهود المملكة العربية السعودية في التوعية بالقانون الدولي الإنساني والدول الأخرى.
6- إجراء دراسة لما ورد في القرآن الكريم فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني.

المراجع:

أبو دبوس، شروق. (2020). صعوبات تطبيق القانون الدولي الإنساني. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

بوجاني، عبدالحكيم. (2014). الإعلام وعلاقته بالقانون الدولي الإنساني بين الأهمية والخطورة. مجلة جيل حقوق الإنسان، 4، 325-343.

بوزيد، خالد. (2014). دور وسائل الإعلام في التعريف بالقانون الدولي الإنساني في ضوء العولمة والتغيرات الدولية المعاصرة. مجلة جيل حقوق الإنسان، 3، 276-291.

تيم، قصي مصطفى. (2010). مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. رسالة ماجستير في القانون العام غير المنشور. جامعة النجاح. فلسطين.

خالدي، عادل. (2018). دور الإعلام في نشر القانون الدولي الإنساني. مجلة جيل حقوق الإنسان، 26، 101-122.

السعدي، وسام. (2014). القانون الدولي الإنساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره. دار الفكر الجامعي.

شفيق، حسنين. (2010). الإعلام الجديد. دار الفكر.

العليان، عبدالله. (2020). واقع تطبيق القانون الدولي الإنساني في ظل مفاهيم ونماذج الحروب الحديثة: الازدواجية والتناقض. مجلة كلية الشريعة والقانون، 13، 242-273.

عيساني، رحيمة الطيب. (2014). مجلة جيل حقوق الإنسان، 3، 292-310.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1985)، القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، جنيف- سويسرا.

النجار. سامح احمد. (2024). دور الإعلام في نشر أحكام القانون الدولي الإنساني. المجلة القانونية،21 (1)، 285-330.